العدد (1999) السنة الثامنة - الثلاثاء (28) كانون الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصـراحة

التصويت في البرلمان

إحسان شمران الياسري

منذ الدورة السابقة لمجلس النواب، وصديقي يطلب مني كتابة موضوع حول آليات التصويت في مجلس النواب وحرية النواب في التصويت.. ويقترح أن يُستخدم التصويت الالكتروني بدلاً من التصويت بالايدي.

وآية المقترح، إن النائب الذي اختاره الشعب يجب أن يكون حراً في التصويت، دون التقيّد بما يُصوّت عليه رئيس الحزب أو الكتلة.. وهناك تجارب عديدة كان النائب فيها يرغب في أن يُصوّت كمواطن عراقي، بينما فرضت طبيعة الأشياء وآلية رفع الايدي التي يراها الحبيب والقريب أن يُصوّت النائب حيث (يميل الهوى)..

إن فكرة التُصويت الالكتروني فيها العديد من المزايا التي نعوّل على تحققها في الدورة الحالية.. ففيها يتم التعرف على أسماء النواب واحداً واحداً دون الحاجة إلى النظر إليهم.. إذ يستطيع رئيس المجلس أن يقرأ اسم النائب الذي يطلب الاذن بالكلام على شاشة الحاسوب أمامه.. فضلا عن أن السيد رئيس المجلس قد لا يستطيع حفظ الاسماء حتى انتهاء الدورة.. ويستطيع السيد رئيس المجلس أن يقطع الكلام على النائب عندما يتجاوز الوقت المخصص له، فهناك نواب منحهم الله نعمة الكلام الطويل من أجل توصيل فكرة بثلاث كلمات. وبعضهم يبقى يدور حول الموضوع ويُقطّع أوصال الفكرة التي فهم محتواها المتلقي بعد الجملة الثانية..

أما المنفعة الأكبر، وهي موضوع حديثنا، فهي التصويت الالكتروني، حيث يظهر أمام الرئيس عدد الأصوات التي صوتت إلى جانب الموضوع، وأصوات الذين صوّتوا ضده، وتلك التي امتنعت عن التصويت.

وأحسب إن الذين يمتنعون عن التصويت هم أولئك الذين لا يثقون بالتكنولوجيا، ولا يعرفون أي الأزرار للموافقة، وأيها للمعارضة.. فيقول النائب (خليها على الله) و لا يضغط.

ويوم يتطور بلدنا بمشيئة الله تعالى، سوف نخطو الخطوة الأهم في التاريخ.. وهي التصويت الالكتروني في الاقتراعات العامة، إذ نجلس في بيوتنا أمام الحواسيب، ونضغط على اسم المرشح الذي سيمثلنا في مجلس محافظة بغداد، على أن يكون ممن يمنعون النوادي والمدارس والباصات العامة ولبس البنطلون والقميص وأربطة العنق والجواريب.. وكذلك ممن يمنعون استخدام الحواسيب والتصويت الالكتروني وأمواس الحلاقة ومعجون الأسنان.

أما بيت خالتي (أم جميل) في ريف الحي، فلا أدري كيف سيصوتون إلكترونياً بالاقتراع العام لاختيار أعضاء مجلس المحافظة لا سيما أولئك الذين اشترطوا وجود رجل (محرم) مع عضوات المجلس لاستمرار عملهن فيه..

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

دستورية التظاهر في العراق

جاء في المادة ٣٨من الدستور العراقي بأن الدولة تتكفل بما لايخل بالنظام العام في حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل، ومنها حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي على ان ينظم ذلك بقانون..

علي جابر

وهناك شروط للتظاهر في العراق ربما يكون من أهمها: الموافقة من وزارة الداخلية وان يحدد زمان التظاهرة ومكانها والمتظاهرون أي صفتهم بالاضافة الى موضوع التظاهر.وهذا الاسلوب معتمد في اغلب دول العالم المتطورة وهو يرتكزعلى الاسس الديمقراطية لهذه البلدان حيث يشكل الارتكازات المهمة التي تعتمد في هذه التظاهرات. وبالنظر لقصر عمر الديمقراطية في العراق فإن التظاهرات او التعبير عن الرأي ربما يكون متلكأ بعض الشيء أو قد يبدو غير مألوف بسبب سنوات القهر والاستبداد الممتد لعشرات السنين وهناك في العراق نحتاج الى تشريع ينظم عملية التظاهر السلمي ويرسم معالم الطريق الذي يخط للمتظاهرين نهجهم الصحيح ويبعد كل ماقد يقف حائلاً دون تحقيق هذه الممارسة الديمقراطية الدستورية التي يحتاجها الشعب وهي تنسجم مع النظام السياسي في العراق (النظام البرلماني الفيدرالي)كما جاء في المادة الاولى من الدستور العراقي، واعتقد ان مجلس النواب في دورته الجديدة سيناقش هذا الموضوع الذي هو شديد الصلة بقانون الاحزاب والذي يحتاج هو الآخر الى ان يشرع حتى ينظم الحياة السياسية في العراق الجديد. وفي العراق شهد الشارع تظاهرات حاشدة كان لها الاثر الكبير في القرار السياسي ربما يكون في مقدمتها "موضوع الكبرياء" الذي تظاهر الكثير من اهل مدينة البصرة مطالبين بإعادة النور لهذه المدينة حيث نجحوا في ذلك وأثرو على القرار السياسي بهذا الشأن، وهذا يؤكد المقولة بان الحقوق توخذ ولاتعطى وربما يكون هذا المبدأ هو من أولى الأولويات المتواجدة في الانظمة السياسية الحديثة وهناك أنواع من التظاهرات منها "غوائية"وهي يراد منه التخريب والعنف ومنها "العفوية" وهي التي يقودها المثقفون والنخبة الذين يرومون الحصول على حقوقهم عن طريق التظاهرات، وهناك تظاهرات "سلمية " قد تكون دون سابق إنذار أو تنظيم، وهذه تأتي من العمر الطويل للديمقراطيات وهي تحتاج الى وعي شعبي كبير ونمو سياسي لانظير له . وهناك أنواع من التظاهرات تتضامن مع جهات او اعمال خيرية او لمصلحة فئة من فئات المجتمع، والدستور العراقي كفل (حق التظاهر) لكن دون حصول أعمال الشغب او التخريب او الإضرار بالأموال العامة، وهذا بالتأكيد يحتاج الى وعي كبير من المواطن حتى يصل الى هذه المرحلة لان التظاهرة تريد ان تقول ان هناك خطأ مشخصاً واجب الإصلاح والتظاهرة نقد وليس انتقاداً فهي يراد منها الإصلاح .

والتظاهرات في العالم تغّير مسارات الشعوب وهي ظاهرة صحية في البلدان المتطورة، فهي تتحول في الكثير من الاحيان الى قضية " رأي عام" تغّير بواسطتها الاشياء الكثيرة، وهي أقصى الطرق للوصول الى قلوب المسؤولين وهي تأتي نتائجها مباشرة من حيث الموضوع لكنها تؤسس لقواعد ثابتة في السلوك الديمقراطي لأن الناس هم المرآة العاكسة للمسؤولين، فهم يرون صورتهم من خلال الناس، وفي الحقيقة ان المادة (٣٨) من الدستور هي الارض الصلبة التي ترتكز عليها أسس التظاهر السلمي والديمقراطي ونحو العالمية ، وهذا يؤدي إلى توحيد المسار بين الناس والحكومة باتجاه واحد هو التغيير نحو الافضل ونحو الاصلاح والتطور وربما نحتاج الى التوعية من خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني حيث يبقى الشعب مصدراً للسلطات.

تحرير المرأة .. غاية ووسيلة

قد يثير العنوان بعض التساؤل عند البعض، خاصة وانه قد تداول استخدامه كثيراً في أدبيات العمل الحزبي ، خاصة في مجال التمييز بين ما تؤمن به الاحزاب اليسارية من صيغ عمل مبنية على أساس فهم بأن الغاية لاتبرر الوسيلة والاخرى التي عملت بمبدأ الامير ميكافيلي الذي يقول بأن الغاية تبرر الوسيلة .

طارق الجبوري

غير أننا هنا نريد تأكيد حقيقة أكدتها وقائع صراع الشعوب الطويل من اجل الحريات مع الانظمة القمعية ، وكانت قضية تحرير المرأة جزءاً أساساً من هذا النضال ، حيث انه في الوقت الذي يعد النضال من اجل حقوق المرأة غاية بحد ذاته لتحقيق إنسانيتها ومشاركتها الفاعلة في بناء المجتمع ، فإنه وسيلة مهمة وأول السبيل لانعتاق المجتمع من مضطهديه وسالبي إرادته وتمتع كل أفراد ه بحرياتهم .

ولانبالغ اذا قلنا ان المرأة بما تشكله من قطاع واسع ومهم ، شريحة يحلو لنا ان نتباهى ونصفها بأنها نصف المجتمع ، تلك المرأة عانت ظلمين مزدوجين ومركبين ، الأول شمل الغالبية منهن ممن كنّ يشكلن جزءاً من الطبقات الفقيرة والمسحوقة فقاست معها ما أصابها من اضطهاد وتعسف وقهر ، والثاني ظلم اجتماعي حاول سلب إنسانيتها ونظر إلى هذا الكائن نظرة دونية، وهذا النوع اتسع نطاقه ليشمل جميع النساء بهذا الشكل او ذاك . لقد عانت المرأة وعبر تاريخ الانسانية الطويل أصنافاً شتى من الاضطهاد والظلم ، لذا فان اية دراسة علمية لاية مشكلة تتعلق بحقوقها اصطدمت وما زالت بالكثير من العقبات والعوائق والحذر ، خاصة من دعاة الانغلاق وكبت الحريات والظلاميين المتسترين زوراً بدعاوى الحفاظ على القيم والاخلاق والفضيلة وهم منها براء .. ومثلما حاول البعض لي عنق الحقيقة بتصويره حملة " الحريات اولاً " دفاعاً عن النوادي الليلية ، لغرض تشويه مقاصدها النبيلة ، فان نفس تلك العقليات الجامدة شوهت كل مطالبة بحرية المرأة عندما ربطتها قسراً بالفاحشة والجنس والخلاعة إلى آخر المصطلحات التي وقفت سداً منيعاً في مجتمعاتنا امام من ان تأخذ المرأة دورها الطبيعي ككائن خلقه الله ، ليعمر الأرض مع نصفه الآخر الرجل.. ثقافة متخلفة انعكست سلباً على مجتمعاتنا وعرقلت الكثير من عوامل النهضة فيه .

وإذا كان مقبولاً من الانظمة غير الديمقراطية والحركات الدينية المتطرفة ان تطرح رؤى وأفكاراً لا تناسب المنطق بشيء ، بل تخالف فيها حتى القيم السماوية التي تدعو إلى المساواة والعدل ، فان الحقيقة الاكثر وجعاً في النفس ان الاحزاب السياسية العربية ومنها العراقية بمختلف مشاربها، ورغم كل برامجها وشعاراتها التقدمية المنادية بحرية المرأة ، نقول رغم كل ما لدى هذه الاحزاب من برامج ، فإنها بقيت عاجزة عن ايجاد دراسات علمية وواقعية تعالج فيه واقع المرأة بجرأة تنصفها وتخرجها من حالة العسف والتهميش والضياع المتعمدة .. بل يمكن القول بان واقعنا وكما يبدو يعيش حالات تراجع كبير في المفاهيم او على الاقل في الإفصاح عنها بشكل صريح في هذا الجانب ، يمكن أن تلمسه في سلوكيات بعض الاحزاب في العراق وغيره . ومع أننا لا نميل الى تضخيم الامور ، غير ان خلو تشكيل الحكومة الجديدة من أي اسم نسوي يعزز القناعة بحالة التراجع التي اشرنا اليها ،خاصة اذا علمنا ان العراق كان من اوائل الدول في المنطقة التي استوزرت امرأة عام ١٩٥٨.

ولأن النضال من اجل تحرير المرأة قد ارتبط منذ بداياته الاولى بعملية تحرير المجتمع ككل ونهضته ، ما أكسبه زخماً مضافاً لا يستهان به أثبتت من خلاله المرأة جدارة متميزة وصلابة موقف اهلها لتبوؤ مواقع مهمة وحساسة في الحركات السياسية التي لم تتعامل مع موضوع حقوقها بجدية تتناسب وشعاراتها ، وبقيت الاحزاب السياسية بما فيها من يحمل شعار العلمانية يتعامل مع المرأة بازدواجية وثنائية كانت الغلبة فيها للثقافات القديمة المترسبة في النفس بفعل القيم والتقاليد التي كانت وما زالت سائدة في المجتمع

ونظرتها للمرأة على أنها تأتي في الدرجة الثانية بعد الرجل .. فالكثير منا يتحدث عن كون المرأة هي الام والزوجة والاخت والبنت ويجب احترامها ، غير انه لايتوانى عن محاولة فرض سيطرته الذكورية بمناسبة او بدونها.غير ان الاصرار المتناهي للمرأة ليس على استحصال حقوقها فقط ، بل من اجل المجتمع ككل وسعيها لتطوير التعليم ومحاربة الامية والدعوة الى اللحاق بركب الحضارة ، إلى جانب تطور الثورات العلمية ومن ابرزها ثورة المعلوماتية وسهولة وسائل الاتصال ، ساعدت على إبقاء جذوة (ثورة المرأة) من اجل تحريرها مستمرة ، خاصة أن صدى أي عمل إنساني في أي منطقة ، بات ينتقل سريعاً و بسهولة ليعطي تأثيره على بقية اجزاء العالم .

لقد استغرق موضوع نيل المرأة حقوقها في دول العالم المتقدم عقوداً طويلة وتضحيات جمة ، حيث تشير المصادر التاريخية إلى أن المرأة الفرنسية ، ورغم إعلان مبادئ الثورة الفرنسية و حقوق الانسان والمواطن الصادرة في ١٧٨٩ ،فإنها لم تبدأ بنيل تحررها الفعلي بشكل واقعي إلاّ بعد الحرب العالمية الاولى ، عندما خرجت (٢٦٪من النساء الى المصانع لسد الحاجة الى الايدي العاملة في المصانع وديمومة عملها) وهكذا بدأت باستحصال حقوقها تدريجياً ، فصار من حقها ان تكون قاضية او نائبة عام ١٩٤٥، ثم تطور القانون المدني الفرنسي ليعطي للمرأة المتزوجة الحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجل ، وفي انكلترا التي عملت بالنظام البرلماني منذ عام ١٥١٧لم تشرع قوانين المساواة في حق الاقتراع السري بين الرجل والمرأة إلاّ في عام ١٩٣٩، والشيء نفسه في سويسرا التي تأخر فيها اقرار قوانين تليق بالمرأة الى ما بعد السبعينات من القرن العشرين ! وفي الكثير من هذه الدول كان من المجازفة طرح فكرة تحرير المرأة ، بل ان البعض من المفكرين دفع حياته لتبنيه فكرة حق المرأة في المواطنة الكاملة كألمب دوغوج التي أصدرت في عام١٧٩١إعلان حقوق المرأة والمواطنة ، فكان الثمن الذي دفعته ذهابها الى المقصلة عام ١٧٩٣.

لذا فمع إقرارنا بمبلغ ما يمكن ان يلقاه مثل هكذا طرح من معوقات ، خاصة في مجال التنفيذ ، إلاّ أن واقع نضال المرأة العراقية وتحدياتها ، خاصة من قبل بعض الناشطات في مجال منظمات المجتمع المدني ، أثبتت قدرة كبيرة على فهم الواقع وظروفه وعدم القفز عليه . لذا فقد وعت المرأة ان تحررها الكامل ، لا يمكن له ان يتحقق دون تحرر كامل للمجتمع من كل اشكال الافكار المتخلفة ، وتمتع افراده بحقهم الطبيعي في التعلم ونفض غبار التخلف والانطلاق الى الآفاق الرحبة للنهضة والتطور .

إن موضوع تحرير المرأة له جوانب عديدة ولا ينبغي حصر نطاقه بمنحها مناصب وزارية او غيرها ، فهو أوسع وأشمل وسنحاول تناوله في مواضيع اخرى .ونأمل ان تكون مساهمتنا المتواضعةهذه محاولة او خطوة لملامح طريق يفضي مستقبلاً الى ترجمة وإيمان حقيقيين لشعار طالما رفعناه ، ولم نعره الاهتمام المطلوب وهو تحرير المرأة .

بزوغ نجم سياسي قوي في تايلاند

نجح رئيس الحكومة التايلاندية الشاب أبهيسيت فيجاجيفا (٤٦ عاما) في إخماد الاضطرابات السياسية الدامية التي اجتاحت بلاده في العام الماضي بأقل قدر من الخسائر، الأمر الذي بزغ معه نجمه على الساحة السياسية الداخلية كزعيم سياسي قوي وحكيم.

د. عبد الله المدني

ثم عزز الرجل، المتخرج من كلية إيتون وجامعة أكسفورد البريطانيتين العريقتين، نفوذه ومكانته خلال الأسابيع القليلة الماضية، حينما تمكن "الحزب الديمقراطي" الذي يقوده من النجاة من حكمين قضائيين مرفوعين ضده بتهمة تزوير انتخابين برلمانيين سابقين، وبالتالي الحيلولة دون حل الحزب المذكور، وحرمان قائده من الاشتغال في السياسة لمدة خمس سنوات متواصلة.

هذه التطورات في بلد واعد في منطقة جنوب شرق آسيا، ودولة لطالما نظر إليها المراقبون كواحة للأمن والنظام والازدهار كتايلاند، دفع الكثيرون إلى ترقب ما سوف يكون عليه رد "فيجافيفا"، وعما إذا كان الرجل سيستغل الوضع لاتباع نهج جديد مع خصومه ومعارضيه من المعروفين بذوي القمصان الحمر ممن يديرهم من الخارج رئيس الحكومة الأسبق ورجل الأعمال المثير للجدل "تاكسين شيناواترا".

ولم يطل الانتظار كثيرا، إذ سرعان ما أعلن "فيجافيفا" قبل أسبوع عن نيته في رفع حالة الطوارئ التي فرضت على العاصمة بانكوك والمناطق المجاورة لها منذ السابع من أبريل/ نيسان ٢٠١٠ في محاولة – وقتئذ - لكبح جماح التظاهرات وأعمال الشغب التي قادها ما سمي بـ "الجبهة المتحدة من أجل الديمقراطية" ضد ما قيل أنه ديكتاتورية يسعى إليها "فيجافيفا" بالتعاون مع البلاط الملكي ممثلا في رئيسه الجنرال المتقاعد ورئيس الوزراء الأسبق "بريم تنسولانوند. تلك التظاهرات والاضطرابات التي عدت واحدة من أسوأ الفترات في تاريخ تايلاند المعاصر بسبب ما نجم عنها من مقتل ٩٠ شخصا وإصابة أكثر من ١٤٠٠ شخص خلال شهري إبريل ومايو ٢٠١٠ .

علاوة على ما سبق، أعلن "فيجافيفا" أنه ما زال ملتزما بالوعد الذي قطعه على نفسه حول إجراء انتخابات عامة مبكرة في عام ٢٠١١ (أي قبل حلول موعدها الطبيعي في أوائل ٢٠١٢)، من أجل تعبيد الطريق نحو مصالحة وطنية شاملة. وإذا كانت المصالحة الوطنية هدفاً لرئيس الحكومة التايلاندية من تنفيذ وعده المذكور طبقاً لبعض المراقبين، فإن مراقبين آخرين يرون أن الهدف الحقيقي هو إثبات أن "الحزب الديمقراطي" غير متواطئ مع مؤسستي الجيش والبلاط، أو أنه ليس ألعوبة في يدهما، دحضا لما تم تداوله من أن المؤسستين المذكورين كانتا وراء الإتيان بالحزب إلى السلطة على رأس حكومة إئتلافية في عام ٢٠٠٨ .

وإذا صحت النظرية الثانية، فإن هناك مخاوف تتردد في الأوساط السياسية من احتمالات أن تقوم قوى سياسية محافظة بالتعاون مع الجيش بتخريب عملية المصالحة المأمولة، أو إسقاط الائتلاف الحاكم، وبالتالي إدخال البلاد في حالة جديدة من العنف واللاستقرار. فهذه القوى لا يسعدها مخططات "فيجافيفا" الداعية إلى عدم خلط القضايا الجنائية بالعملية الديمقراطية، وإلى ترسيخ مبدأ خضوع المؤسسة العسكرية وجنرالاتها لأوامر رئيس السلطة التنفيذية المدني، على نحو ما هو معمول به في الهند وفي الأنظمة الديمقراطية الغربية. ناهيك عن إيجاد حل سلمي سريع ودائم لقضية الأقاليم الجنوبية الساعية إلى الإنفصال، والعمل الدؤوب من أجل حل المشاكل الاقتصادية التي تواجهها تايلاند، والناجمة عن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية من جهة، وبروز الصين كمنافس تجاري قوي من جهة أخرى.

ومن أجل تحقيق خططه، يراهن "فيجافيفا" كثيرا على شعبه الذي – كما قال في مقابلة صحفية أخيرة – اكتوى بنيران أعمال الشغب وتخريب الممتلكات العامة وتعطيل المصالح العامة والخاصة على مدى عدة أشهر، فصار مقتنعا الآن بقوة بفكرة أن الاستقرار السياسي والأمني هما حجر الزاوية في رفع مستويات معيشته وتحسين ظروفه الاقتصادية، بما جعله أقل تجاوباً مع التحريض الذي يمارسه "شيناواترا" وأنصاره من الداخل والخارج، والذي قيل في أكثر مناسبة أنه لا يستهدف الحكومة، بل والنظام الملكي بأسره. هذا النظام الذي أثبت، منذ أن اعتلى العاهل الحالي الملك "بهوميبون أدونياديت" عرش البلاد في عام ١٩٤٦، إنه صمام الأمان في مواجهة الأزمات ومحاولات تفتيت الوحدة الوطنية.

ولعل وجود دلائل اليوم على عدم تجاوب الغالبية العظمى من التايلانديين مع خطاب "شيناواترا" التحريضي وطموحاته في الانقضاض على الملكية هو الذي شجع "فيجافيفا" على الإعلان عن نيته في رفع حالة الطوارئ عن العاصمة وضواحيها قريبا.

بل أن الرجل قال صراحة في المقابلة الصحفية المذكورة ان تراجع الإضرابات والتظاهرات وأعمال العنف طوال الأشهر الست الماضية، بسبب يأس "شيناواترا" وأنصاره من جهة، ووجود نحو ٢٠٠ عنصر من الخطرين منهم في قبضة الأمن، دفعه إلى التفكير جدياً برفع حالة الطوارئ عن العاصمة، خصوصاً مع لجوء أتباع "شيناواترا" مؤخراً إلى خلط الأوراق عن طريق الإنصراف إلى القيام بأعمال تفجير في الأقاليم ذات الأغلبية المسلمة في جنوب البلاد، وذلك في محاولة يائسة منهم لتصوير الحكومة بأنها ضعيفة وغير قادرة على ضمان سلامة البلاد وشعبها.

وفي سياق الحديث عن التقارير التي قالت أن قبضة مؤسسة الجيش قد تعززت كثيرا خلال الأشهر السبعة الماضية بسبب إدارة جنرالاتها حالة الطوارئ المفروضة على العاصمة وضواحيها، ناهيك عن تطبيقهم القوانين العرفية المفروضة منذ وقت أطول على الأقاليم الجنوبية المسلمة، دحض الزعيم التايلاندي تلك التقارير قائلا: أن مؤسسة الجيش تتعاون كليا مع السلطة التنفيذية في بسط الأمن في أرجاء البلاد كافة طبقا للقانون، وأن رجالاتها ملتزمون بعدم تجاوز القانون في تعاملهم مع المقبوض عليهم بمن فيهم أولئك المتهمون بازدراء الملكية، ومضيفا بأن القوانين العرفية قد رفعت عن أربعة أقاليم جنوبية، وأن قرارات أخرى سوف تصدر قريبا لرفعها عن بقية الأقاليم الجنوبية المضطربة بناء على توصيات من قائد الجيش الجنرال "برايوت تشان أوتشا".

وأخيرا فلا بد من التأكيد على أنه رغم كل محاولات التشكيك في عمل الائتلاف الحكومي الذي يقوده "فيجافيفا"، فإن حكومة الأخير، بالمقارنة مع كل الحكومات التايلاندية السابقة، تعتبر الأقل فسادا، والأكثر إجتهادا ومثابرة لجهة الالتزام بالدستور والقانون والسعي لتأمين السلام والاستقرار. أما ما قيل عن لجوء الحكومة إلى تقييد بعض الحريات الإعلامية، فإن "فيجافيفا" يعتبره أمرا مبالغاً فيه، لأن حكومته – حسب ما قال – لم تتدخل إلا في ما خص التعرض للملكية التي تعتبر في تايلاند "قدس الأقداس".